أتاح إمكانية تمديد خدمته سنة فسنة حتى السبعين من العمر

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً برفع سن تقاعد الطبيب البشري العامل بالدولة إلى الخامسة والستين

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: يسهم بتعويض النقص الحاصل من الأطباء في المناطق النائية خاصة

محمد راكان مصطفى

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٣ القاضي برفع سن انتهاء خدمة الطبيب البشري العامل بالدولة إلى الخامسة والستين من العمر مع إمكانية تمديد خدمته سنة فسنة حتى إتمامه السبعين من العمر.

وينص المرسوم التشريعي على:

المادة ١- تنتهي خدمة الطبيب البشري العامل في الدولة بإتمامه الخامسة والستين من العمر.

المادة ٢- أ- يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب العامل الطبيب البشري واقتراح الوزير المختص تمديد خدمته بعد إتمامه سن الخامسة والستين من العمر سنة فسنة حتى إتمامه السبعين من العمر.

ب- تُحدد ضوابط ومعايير التمديد بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وتدخل الخدمة الممددة في حساب المعاش والترفيع.

نقيب أطباء سورية الدكتور غسان فندي نوه بأن المرسوم يأتي استكمالاً لحزمة التشريعات التي صدرت مؤخراً بما يسهم في رفع مستوى القطاع الصحي، وتحسين وضع العاملين فيه من أطباء وفنيين بمختلف الاختصاصات.

فندي أكد لـ«الوطن» أهمية المرسوم في درء النقص الحاصل من الكوادر في المشافي العامة والمستوصفات خاصة في المناطق النائية.

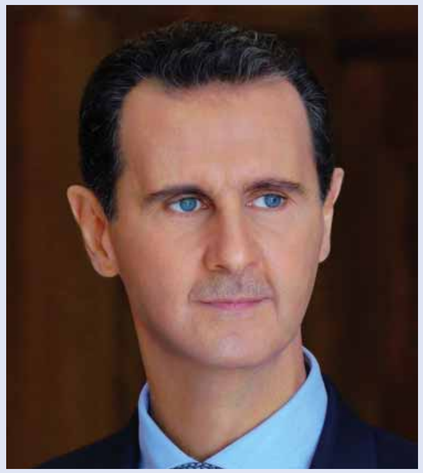

وقال نقيب الأطباء: إن المرسوم جاء بناء على رغبة الأطباء وعلى مقترحات النقابة أسوة بأطباء مشافي التعليم العالي، وخاصة أن الكثير من الأطباء كانوا يضطرون إلى التقدم بطلبات إلى رئاسة الحكومة للتمديد، مضيفاً: إن الطبيب في عمر الخامسة والستين حتى السبعين ما يزال قادراً على العمل والعطاء، ويتيح الاستفادة من الخبرة الكبيرة لديه.

وذكر فندي بالمرسوم الأخير الخاص بتعويض طبيعة العمل للعاملين في القطاعات الصحية (فنيي الأشعة – فنيي التخدير – فنيي الأطراف الصناعية) العاملين الدائمين والمتعاقدين في المشافي التابعة لوزارات (الدفاع – الداخلية – التعليم العالي – التعليم العالي والبحث العلمي – الصحة)، وأهميته في تأمين حاجة القطاع الصحي لمثل هذه الاختصاصات.

وأصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم ٢٨ الذي يمنح كلاً من (فنيي الأشعة – فنيي التخدير – فنيي الأطراف الصناعية) العاملين الدائمين والمتعاقدين في المشافي التابعة لوزارات (الدفاع – الداخلية – التعليم العالي والبحث العلمي – الصحة) تعويض طبيعة عمل بنسبة ٥٠ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل.

وفي حال تقاضي المشمولين في هذا المرسوم لأكثر من تعويض طبيعة عمل يستحق التعويض الأعلى.

إيجارات العقارات ترتفع أكثر من الضعف في طرطوس

مكتب عقاري لـ«الوطن»: «آلاف العائلات ستترك منازلها المستأجرة إلى الشارع»

طرطوس- ربا أحمد

قفزت إيجارات المنازل والمحال التجارية بمحافظة طرطوس بطريقة جنونية خلال الأيام الماضية، وفوجئ المستأجرون باتصالات أصحاب العقارات وطلب الزيادة ولاسيما منها التي سيتم تجديدها بداية العام ليصار إلى تأمين منازل بديلة إن لم تناسبهم الإيجارات.

حيث أكد عدد من العوائل لـ«الوطن» أن إيجارات المنازل ارتفعت منذ صدور القرارات الحكومية الأخيرة من ٥٠٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف، ومن ٧٥٠ ألفاً إلى مليون، وزادت إيجارات العقارات ذات المواقع المميزة إلى مليون ونصف المليون وأكثر، حيث طالب بعضهم بـ٤ ملايين إيجار منزل على دوار أمية.

وفي مناطق المخالفات رفع أصحاب العقارات إيجارات منازلهم الشهرية من ٢٥٠ ألفاً إلى ٤٠٠ و٥٠٠ ألف لأن هذا الرقم لم يعد موجوداً داخل المدينة.

وتساءلت عوائل من يستطيع أن يدفع هذه المبالغ؟ وكيف سيؤمن رب أسرة مبالغ كهذه ولاسيما بعد الزيادات الأخيرة بالأسعار والتي أكلت الأخضر واليابس من المدخول؟ وفي الغضون ارتفعت أسعار هذه العقارات ٢٠ بالمئة بالحد الأدنى نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء وإيجارات النقل وجنون أسعار مواد الإكساء، حيث أشار أحد أصحاب المكاتب العقارية إلى أن سعر طن الحديد ارتفع من ٨ ملايين إلى ١٣ مليوناً وثقلة الرمل من مليون إلى مليون و٩٠٠ ألف والبحص من ٧٥٠ ألفاً إلى مليون و٣٥٠ ألفاً والإسمنت الحر من ٣٧ ألفاً إلى ٤٥ ألفاً وهذه مواد بناء فقط ولا تتضمن أجور العمالة وبالتالي عجز أي موظف مهما كان راتبه عن بناء غرفة في قريته.

وكل هذه الزيادة بحجة رفع سعر مادة المازوت والنقل فإذا كانت السيارة تستهلك حسب الزيادة ١٠٠ ألف ثمن مازوت فقد زادت إيجاراتها ٣٠٠ ألف وأكثر لأنهم يعتبرون أن ثمن القطع وإصلاحها للسيارات أصبحت مضاعفة.

وأوضح صاحب مكتب عقاري آخر أن العقار الذي يبلغ ثمنه مليوناً لا يمكن أن يطلب لإيجاره أقل من مليونين ونصف المليون وأكثر لأن القيمة المالية للمليار إذا ضخت بأي عمل تجاري فستدر له أكثر من ذلك بكثير، وبالتالي من حقه أن يطالب بهذه الأرقام.

بالمقابل وصف أحد المكاتب الواقع بأنه غير قابل للتصديق، لأنه لا يتناسب والدخول والقدرة الشرائية والمالية لأي مواطن، وبالتالي ستخرج في الآونة الأخيرة آلاف المنازل فإنها خاسرة ولكن الإمكانيات المالية للمواطن ضعيفة، والرجاء يكمن في عدم الطمع ومراعاة بعضنا اجتماعياً في الحرب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي نعيشها، وإيجاد جمعيات وأهل الخير لمساندة المحتاجين ولو بجزء يسير.

مليون ونصف المليون إلى مليونين ونصف المليون بعد الزيادة الأخيرة، وحاله كحال جميع التجار المستأجرين وهي الكلف التي سيزيدها على السلع التي يبيعها لأن الأمر تعدى إلى الأميبرات التي زادت من ٩٠ ألفاً إلى ١٢٠ ألفاً بالأسبوع، حيث ينبغي عليه أن يدفع ٦٥٠ ألف ليرة أسبوعياً من أجل البرادات والمواد القابلة للتلف.

ومن ناحية أخرى أشارت إحدى السيدات إلى أن غياب السكن الطلابي (مدينة جامعية) في طرطوس يشكل عقبة كبيرة أمام الطلبة المستأجرين الذين باتوا غير قادرين على الاستمرار بالإيجارات الحالية، ومعظمهم يبحث عن عدد أكبر في الشقة ليتقاسموا المبلغ، علماً أن معظم هؤلاء الفتيات عاملات بعد الظهر.

ولتوضيح الواقع في سوق العقارات والبناء تواصلت «الوطن» مع نقيب المهندسين بطرطوس حكمت إسماعيل الذي أكد أن ارتفاع أسعار العقارات بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء التي تضاعفت أربع مرات وكذلك النقل، ما انعكس على سعر المتر المربع، وبحسبة للجدوى الاقتصادية لإيجارات المنازل فإنها خاسرة ولكن الإمكانيات المالية للمواطن ضعيفة، والرجاء يكمن في عدم الطمع ومراعاة بعضنا اجتماعياً في الحرب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي نعيشها، وإيجاد جمعيات وأهل الخير لمساندة المحتاجين ولو بجزء يسير.

تدرس صرف رواتب إضافية للمحامين المتعاقدين

نقيب المحامين لـ«الوطن»: العمل بالطابع الموحد الخاص بالوكالات خلال شهر

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه سيتم العمل بالطابع الموحد خلال شهر والذي يشمل كل الرسوم والطوابع بالتنسيق مع وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم، مشيراً إلى أنه لم يتم تحديد كلفته حتى الآن باعتبار أن إجراءات طباعته ما زالت قائمة ولم تتحدد بعد ولكن ستكون طباعته في إحدى المطابع التابعة للقطاع العام.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فارس أن أهمية هذا الطابع أنه يوقف الهدر في طوابع الوكالة كما أنه يمنع النقص في الطوابع التي من الممكن أن توجد على الوكالة باعتبار أنه حالياً يتم لصق عدد من الطوابع عليها، وهذا يؤدي إلى احتمال وجود نقص فيها وبالتالي فإن وجود الطابع الموحد يمنع هذه الحالات.

وأشار إلى أن من أهمية هذا الطابع تخفيف الأعباء على المواطنين وعلى مندوبي الوكالات من تكاليف وجهد كما أنه يوفر طباعة على النقابة.

وفي السياق أكد فارس أنه ورد إلى النقابة معلومات أن محكمة النقض فصلت الطعن الذي قدمه وزير العدل على قرار مؤتمر النقابة الأخير المتضمن رفع رسوم سندات التوكيل التي تستخدم لتنظيم وكالات النقابة لمصلحة الوزير، مضيفاً: حتى الآن لم نبلغ رسمياً حول قرار محكمة النقض.

وأعرب عن استغرابه من هذا القرار لأنه في غير محله، مشيراً إلى أن تكلفة السند رفعته النقابة من ألفين إلى ٤ آلاف ليرة فقط وتكلفة طباعته وأجور نقله قبل عقد المؤتمر كانت ١٦٠٠ ليرة لكل سند وباعتبار أن الأسعار في حالة تبدل فإنه من الممكن أن ترتفع إلى أكثر من ذلك كما أن الفائض من قيمة هذه الرسوم يذهب إلى خزينة النقابة، موضحاً أن رفع رسم سند التوكيل مرتبط بأسعار الورق في السوق التي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة وبالتالي فإن الأمر متعلق بالعرض والطلب في السوق علماً أن طباعته تتم في مطابع الدولة من دون تاجر أو أي وسيط يقوم في هذا العمل.

> محام عام جديد لريف دمشق.. ونحن مع الاختيارات المناسبة ومع بقاء القاضي فترة أطول في مكانه

وفي السياق أصدر مجلس القضاء الأعلى تشكيلة قضائية في ريف دمشق من ضمنها تكليف حسان الحموي محامياً عاماً لريف دمشق بدلاً من نظام دحدل.

وقال فارس حول موضوع صدور التشكيلات القضائية: نحن مع الاختيارات المناسبة مع بقاء القاضي لفترة أطول في مكانه باعتبار أن ذلك يحقق استقراراً للقضاء لأن هذا المرفق المهم بحاجة إلى هذا الاستقرار والاستمرارية بمعنى أن التنقلات المستمرة خلال فترة قصيرة لا يحقق هذه الغاية إلا إذا كان هناك خلل في عمل القاضي.

وبين أن النقابة بصدد إحداث مؤسسة مستقرة ودائمة في المستقبل تقدم خدمات عامة لكل المحامين على مستوى البلد ومن الممكن أن تكون على المستوى الإقليمي، موضحاً أن مهمتها تدريب وتأهيل المحامين الشباب وإجراء دورات قانونية والتحكيم والخبرات والمهارات وبالتالي ستكون مؤسسة متعددة واسعة وذات مشروع مهم وسيكون مقرها في مبنى الصالحية الذي استردته النقابة من وزارة الصناعة مؤخراً.

وأشار فارس إلى أن النقابة تدرس إمكانية صرف راتب أو نصف راتب للمتقاعدين إضافة إلى الراتب التقاعدي كل فترة إلى أن يتم عقد المؤتمر القادم للنقابة وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة، لافتاً إلى أن الزيادة التي أقرها المؤتمر على الرواتب التقاعدية سوف تسري اعتباراً من بداية من أيلول القادم.

٣,٣٠٦ مليارات ليرة قيمة الغرامات وتمت التسوية على مخالفات بقيمة ٢٠٤ ملايين ليرة

مدير التجارة الداخلية بحمص: ضبط ١٩٧٨ مخالفة في أسواق حمص خلال ٦ الأشهر الماضية

ضبط سرقة واختلاس ٢١٦ ألف ليتر مازوت و٢٧٦٤ ليتر بنزين

محمود شاهين

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف أنه بلغ عدد الضبوط العدلية ١٩٧٨ ضبطاً عدلياً خلال ٦ الأشهر الماضية منها: ٩٦٦ ضبطاً بمخالفة عدم الإعلان عن الأسعار وبدل الخدمات، ٤٧٦ ضبطاً تتعلق بالفواتير وتداولها، ٢٨ ضبطاً بالمواد المجهولة المصدر، ٨ ضبوط بمخالفة الامتناع عن البيع، ٢٥ ضبطاً بمخالفة البيع بسعر زائد، ٢٧ ضبطاً بمخالفة متعلقة بالمواصفات والبيانات، ١٠٩ ضبوط بخصوص اللحوم الحمراء والبيضاء، ضبطان يتعلقان بالغش والتدليس، ٥ ضبوط بمخالفة الاتجار بالمواد الإغاثية، ٢٤ ضبطاً بمخالفة حيازة مواد منتهية الصلاحية.

كما تم ضبط ٨٤ ضبطاً بمخالفات متعلقة بالأفران والمعتمدين/ إنتاج الخبز التمويني سيئ الصنع- إنتاج الخبز التمويني بوزن ناقص- نقل الخبز التمويني من دون سلل بلاستيكية- البيع بسعر زائد لمادة الخبز- الامتناع عن تسليم الشاكي مخصصاته من المادة- عدم الإبلاغ عن الركز الزائد في المخبز- التوقف عن العمل لحدوث عطل في المخبز من دون إعلام مديرية التموين- عدم استلام المعتمد مخصصات المواطنين من المخبز من مادة الخبز التمويني، و٥ ضبوط بمخالفة الاتجار بالدقيق، وبلغت كمية الدقيق التمويني المصادرة ٣٤٠ كغ، ٤٣ ضبطاً بمخالفة الاتجار بالخبز منها ثلاثة ضبوط اتجار بالخبز التمويني من خلال تجفيفه وبيعه كخبز يابس بكمية ١٠١٤كغ و٣٤ ضبطاً للتصرف بمادة الخبز المرقد التمويني خارج نظام البطاقة الذكية.

وأشار إلى تنظيم ١٠ ضبوط بمخالفة الاتجار بالمحروقات منها ضبط سرقة واختلاس ٢١٦٢٣ ليتر مازوت من ضمنها ٤٠٠٠ ليتر مازوت من احتياطي المحطة وكمية ٢٧٦٤ ليتر بنزين من احتياطي المحطة بحق محطة محروقات حسام عاشور في قرية الشيخ حميد، وضبط سرقة واختلاس كمية ٣٦١٧٧ ليتر مازوت منها ١٢٠٠٠ ليتر مازوت من احتياطي المحطة وكمية ٢٤٨٧ ليتر بنزين من احتياطي المحطة بحق محطة محروقات محمود المكحل على طريق المشرفة، ٩٣ ضبطاً بمخالفات متعلقة بالمحروقات لنقص في الكيل، نقص في الكمية المسلمة لجهة المقص- التوقف عن استجرار الغاز المنزلي من دون إذن مسبق- تقاضي زيادة بالسعر- عدم جاهزية المولدة في المحطة- نزع الأختام الرصاصية عن المضخة، ٥ ضبوط بمخالفة حيازة مادة الأقماح المحلية المسلوقة واستخدامها في صناعة البرغل وعدم تسليمها للسورية للحبوب بكمية ٣١١٠ كغ، ٥٨ ضبطاً بمخالفات متفرقة/ عدم تقديم دراسة تكلفة- الإخلال بشروط الاتفاق- الإخلال بشروط الكفالة.

وأوضح أن قيمة الغرامات بلغت ٣. ٣٠٦ مليارات ليرة سورية، وبلغت القيمة المالية للضبوط التي تمت التسوية عليها ٢٠٤ ملايين ليرة سورية.